

## تقييم كفاءة النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة .

### Assessment of the efficiency of public expenditures in achieving sustainable development - A comparative study between oil and non-oil exporting Arab States-.

رزقي نور الهدى<sup>1\*</sup>، بن الدين المهدي<sup>2</sup>

Rezgui Nour Elhouda<sup>1</sup>, Beneddine Elmahdi<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين، الجزائر، [no.rezgui@univ-soukahrass.dz](mailto:no.rezgui@univ-soukahrass.dz)

<sup>2</sup> جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين، الجزائر، [m.beneddine@univ-soukahrass.dz](mailto:m.beneddine@univ-soukahrass.dz)

تاريخ الاستلام 2022/04/22 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/14 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

**ملخص:** تواجه الدول ومن بينها الدول العربية تحدي محدودية موارد المالية العامة وهو ما يقتضي البحث عن الكفاءة والتي تعني تحقيق أفضل النتائج في ظل محدودية الموارد. وعليه تهدف هذا الدراسة إلى قياس كفاءة النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومقارنتها مع نتائج الكفاءة المحققة في الدول غير المصدرة للنفط. تم في الأخير التوصل إلى أن الكفاءة تتأثر سلباً بالإنفاق العام، إذ كلما زاد حجم الأموال المنفقة كلما زاد الهدر ومنه نقصت الكفاءة، كما تم إيجاد متوسط كفاءة النفقات العامة في الدول المصدرة للنفط أقل من متوسط كفاءة النفقات العامة في الدول غير المصدرة، وكلما زاد الاعتماد على الإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط في تمويل الإنفاق العام كلما انخفضت كفاءة هذا الأخير.

**كلمات مفتاحية:** كفاءة، نفقات عامة، تنمية مستدامة، إيرادات نفطية.

**تصنيفات JEL :** Q01 ; E62 ; H21

**Abstract:** Countries, including the Arab countries, face the challenge of limited public financial resources, which requires the search for efficiency, which means achieving the best results under limited resources. This study aims to measure the efficiency of public expenditures in the Arab oil-exporting countries and compare them with the efficiency results achieved in the non-oil-exporting countries. Finally, efficiency was found to be adversely affected by public spending, as the larger the amount of money spent, the greater the waste and less efficiency. Also found the average efficiency of public expenditures in oil-exporting countries is less than the average efficiency of public expenditures in non-exporting countries, and the greater reliance on oil revenues in oil-exporting countries to finance public expenditure the lower the efficiency of this latter.

**Keywords:** Efficiency, public expenditure, sustainable development, oil revenues.

**JEL Classification Codes :** H21 ; E62 ; Q01

\* - المؤلف المرسل: رزقي نور الهدى، البريد الإلكتروني: [no.rezgui@univ-soukahrass.dz](mailto:no.rezgui@univ-soukahrass.dz)

## تمهيد

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة من الأهداف التي تسعى إليه كل الدول سواء المتطورة أو النامية، وفي هذا الشأن فإنها تسخر كافة الإمكانيات التي تمكن من ذلك وتعتبر أموال الدولة أهم مدخل للوصول إلى هذا الهدف حيث توظف في اتجاه إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية و الحياة الاجتماعية دون التسبب بإحداث الضرر للأجيال القادمة وضمن أطر ومبادئ تحمي وتراعي البيئة.

تطور مفهوم النفقة العامة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وأصبح الإنفاق العام سياسة مالية تنتهجها الدول لدعم التنمية وتلبية حاجات المجتمع، من خلال توفير السلع والخدمات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها، الإنفاق على الحماية الاجتماعية وتسيير المرافق العامة، تصحيح مسار السوق وحل المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم... الخ، وهو بذلك يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة .

على الجانب الآخر تواجه الدول ومن بينها الدول العربية تحدي محدودية موارد المالية العامة وهو ما يقتضي البحث عن الكفاءة والتي تعني تحقيق أفضل النتائج في ظل محدودية الموارد وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لها وعدم إهدار المال العام. وقد تختلف مصادر المالية العامة في هذه الدول على اختلاف النشاط الاقتصادي التي تعتمد عليه وفي هذا الصدد تنقسم الدول العربية إلى دول مصدرة للنفط و دول غير مصدرة وهو ما قد يطرح إشكال آخر أمام النوع الأول من الدول إذ تتأثر نفقاتها العامة بعوائد النفط تأثراً رهيباً أثناء الارتفاع وأثناء الانخفاض.

## - الإشكالية

من خلال ما سبق و في ظل محدودية مصادر التمويل التي تعاني منها معظم اقتصاديات دول وخاصة الدول العربية، تبرز أهمية تعزيز كفاءة الإنفاق العام، وهو ما يدعو لطرح التساؤل الآتي:

ما مدى كفاءة الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة؟

## - الأسئلة الفرعية

يقود السؤال الرئيسي إلى طرح مجموعة من الأسئلة الجزئية كما يلي:

- هل تحقق الدول العربية التي تخصص حجم مرتفع من النفقات العامة مستوى مرتفع من الكفاءة؟
- هل الدول العربية المصدرة للنفط أكثر كفاءة من الدول غير المصدرة في استغلال النفقات المالية لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هو أثر الإيرادات النفطية على مستويات الكفاءة المحققة في الدول المصدرة للنفط؟

## - الفرضيات

للإجابة على الأسئلة الفرعية تصاغ الفرضيات كما يلي:

- بما أن تحقيق الكفاءة يتطلب ترشيد النفقات العامة فإن الدول التي تستهلك كميات كبيرة من الإنفاق تحصل على مستوى متدني من الكفاءة وذلك بالمقارنة مع المؤسسات التي تستهلك نفقات قليلة.
- تحقق الدول العربية المصدرة للنفط مستويات أعلى للكفاءة من الدول غير المصدرة.
- تؤثر الإيرادات النفطية تأثيراً إيجابياً على مستويات الكفاءة المحققة في الدول المصدرة للنفط.

#### - أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس كفاءة النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومقارنتها مع نتائج الكفاءة المحققة في الدول غير المصدرة للنفط ، معرفة الفروقات وإيجاد أسباب الاختلافات في مستويات الكفاءة.

#### - المنهج المستخدم

تم الاعتماد على أسلوب تحليل مغلف البيانات الرائد في مجال قياس الكفاءة، إضافة لذلك فقد اعتمد على كل من المنهج الوصفي في سرد مفاهيم الدراسة والمنهج التحليلي لتحليل البيانات والتعليق على النتائج المتوصل إليها.

### I-تحديد المفاهيم

#### I-1. التنمية المستدامة

عرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنها : " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " <sup>1</sup>.

كما عرفها المجلس العالمي للمبادرات البيئية المحلية: " هي تلك التنمية التي تمد بخدمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية أساسية لكل سكان منطقة ما دونما إخلال بإمكانية استمرارية الأنظمة الطبيعية والاجتماعية باختلاف موارد هذه الخدمات " <sup>2</sup>.

يلاحظ أن التعريف الأول قد ارتكز على البعد الزمني للتنمية مما يضمن الاستمرارية فيها من خلال الاستخدام العقلاني للموارد بغية تلبية احتياجات الأجيال المعاصرة دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية تلك الاحتياجات. أما التعريف الثاني فقد خص ارتكاز التنمية المستدامة على الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل أطر ومبادئ تحمي وتراعي البيئة، ويشكل كل من الاقتصاد، الاجتماع والبيئة أهم أبعاد التنمية المستدامة.

#### I-2. الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ نقدي تنفقه الدولة من أجل إشباع متطلبات عامة، إذ تتولى الدولة مسؤولية الإنفاق بهدف الحصول على مستلزمات ضرورية لممارسة واجباتها وتسيير مرافقها العامة <sup>3</sup>. ويوجه الإنفاق للخدمات العامة كالصحة والتعليم، ويوجه للمشروعات العامة التجارية والصناعية، كما يوجه للأشغال العامة الإنشائية.

### I-3. كفاءة الإنفاق العام

يقصد بالكفاءة هنا هو التعريب للمصطلح الانجليزي ( efficiency ) وليس ( competence ) الذي معناه مجموعة المعارف والمهارات التي يمتلكها المورد البشري من خلال التجارب الشخصية والمهنية، والتي ترتقي بأدائه.

عرفت الكفاءة بأنها: "القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق حجم معين من المخرجات باستخدام أدنى قدر من المدخلات"<sup>4</sup>، ويتسم الإنفاق العام بالكفاءة عند إنتاجه أقصى منافع ممكنة وذلك عند مستوى معين له.

فالمدخلات المتمثلة في صورة إنفاق عام توظف للحصول على المخرجات المختلفة التي تسعى الحكومة لتحقيقها والمتمثلة بالنتائج وآثارها المختلفة على الاقتصاد والحياة الاجتماعية.<sup>5</sup>

يتضح من التعريف السابق أن الكفاءة تشير إلى العلاقة بين الموارد والنتائج أو المدخلات والمخرجات فإذا كانت النسبة واحد فالكفاءة تامة، ومنه فالموارد قد تم استخدامها بطريقة مثلى، أما إذا كانت النسبة أقل تماماً من الواحد فالكفاءة غير تامة.

### I-4. الكفاءة النسبية

الكفاءة النسبية هي مقارنة درجات الكفاءة بين الوحدات داخل مجموعة متجانسة من الوحدات الإنتاجية، التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف، في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية.

## II- دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة

يمتاز الإنفاق العام بكونه أحد أهم وسائل السياسة المالية، ويبرز دوره عبر قدرته في التأثير على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها فإلى جانب الآثار المالية فإن النفقات العامة في الفكر المعاصر تهدف إلى إحداث آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية:

### II-1. الدور الاقتصادي

تعتمد الدولة على الإنفاق العام الاستثماري في توجيه وتحقيق أهداف السياسة التنموية الاقتصادية من خلال قدرته على التأثير على النمو الاقتصادي، الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي، التضخم، إلى غير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

### II-2. الدور الاجتماعي

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حسب النظرية الحديثة خلق تأثيراً متبادلاً بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الفردي والذي ينعكس بدوره على الناتج الاجتماعي من خلال إنتاجية الإنفاق المباشرة وغير المباشرة، وهذا ما أبرز القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات،<sup>6</sup>

كما يؤثر الإنفاق الحكومي على التشغيل وعلى التعليم والصحة والسكن من خلال النفقات الاجتماعية ويؤثر كذلك على الأمن من خلال النفقات العسكرية.

## II-3. الدور البيئي والمؤسسي

من خلال مواكبة للتطورات التنموية التي تفرض احترام البعد البيئي ووضعه بالاعتبار في التخطيط التنموي مثله مثل الجانب الاقتصادي والاجتماعي في إطار المضي قدما نحو تنمية مستدامة، الأمر الذي يتطلب حجما كبيرا من الإنفاق الحكومي لتغطية المشاريع اللازمة وكذا عمليات الصيانة واكتساب التكنولوجيات النظيفة من أجل خلق اقتصاد أخضر وللحفاظ على البيئة ومواردها خاصة الناضبة منها<sup>7</sup>.

## III- عرض وتحليل نتائج الكفاءة في الدول العربية

إن تقييم كفاءة الإنفاق العام ضرورية بالنسبة للدول خاصة في ظل دورها البارز في تحقيق التنمية المستدامة وبالنظر إلى مقدار الأموال التي تنفقها الحكومات العربية سنويا سيتم قياس الكفاءة لـ 19 دولة عربية منها 13 دولة مصدرة للنفط و 6 غير مصدرة وقد تم الاعتماد على بيانات سنة 2019.

## III-1. الطريقة والأدوات

### أ. أداة الدراسة

بما أن الدراسة تهدف إلى تقييم كفاءة الموارد المالية لمجموعة من الدول تمثل كل منها وحدة ، أي تحديد مستوى الكفاءة لكل وحدة بالنسبة للوحدات الأخرى وهو ما يعني قياس الكفاءة النسبية، فإن أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) يعد أنسب طريقة لقياس هذه الكفاءة.

وتحسب الكفاءة النسبية لأي دولة بالنسبة للدول الأخرى حسب أسلوب تحليل مغلف البيانات بحل نموذج البرمجة الخطية الكسري التالي<sup>8</sup>:

$$\max_{\mu, \theta} h = \frac{\sum_{r=1}^t \mu_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^m \theta_i x_{ij}} \leq 1 \quad ; j = 1, 2, \dots, n$$

حيث : h : درجة الكفاءة ، r : تأخذ القيم : ( r = 1, 2, 3, ..., t )،

i : تأخذ القيم : ( i = 1, 2, 3, ..., m )،

y<sub>ij</sub> : كمية المخرجة (r) للوحدة (j) ، μ<sub>r</sub> : أوزان المخرجة (r) ، t : عدد المخرجات

x<sub>ij</sub> : كمية المدخلة (i) للوحدة (j) ، v<sub>i</sub> : أوزان المدخلة (i) . m : عدد المدخلات

وبالتالي تنحصر درجة الكفاءة بين الصفر والواحد (0 ، 1)، والدولة الأقل استهلاكاً للمدخلات والأكثر إنتاجاً للمخرجات تكون الدولة الأكثر كفاءة. ثم الدول التي تحقق درجة الكفاءة 1، تشكل فضاء رياضياً يعرف بـ : " الحدود الكفاء "

(Efficient Frontier) الذي يغلف نقاط الدول الأخرى التي لم تحقق الدرجة 1 من الكفاءة، ومن هنا جاءت تسمية تحليل مغلف البيانات.<sup>9</sup>

#### ب. متغيرات الدراسة

بما أن قياس الكفاءة يعتمد على العلاقة بين المدخلات المستخدمة في نشاط معين والمخرجات المتولدة عن هذا النشاط، فقد استخدم الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي كمدخل، ونظرا لدور الإنفاق العام وسعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة فقد استخدم مؤشر التنمية المستدامة كمخرج.

#### ج. نموذج تقدير الكفاءة

تعدد نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات ومن أبرزها: نموذج عوائد الحجم الثابتة (contestant return scale) أو نموذج (CCR) ونموذج عوائد الحجم المتغيرة (Variable return scale) أو نموذج (BCC)، ومن خلال كلا النموذجين يمكن إيجاد مؤشر الكفاءة إما من التوجه المدخلي (Input oriented) وينتج عن ذلك (CCR-I) و (BCC-I)، أو من التوجه المخرجي (Output oriented) وينتج عن ذلك (CCR-O) و (BCC-O)، فمن التوجه المدخلي يكون الهدف تخفيض المدخلات إلى أقصى ما يمكن مع الإبقاء على مستويات المخرجات الحالية، بينما من ناحية التوجه المخرجي هو أن يكون الهدف تعظيم مستويات المخرجات في ظل مستويات استهلاك المدخلات الحالية.

وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على نموذج عوائد الحجم الثابتة (contestant return scale) أو نموذج (CCR) وفقا للتوجه المخرجي أي تحقيق أفضل مستوى من التنمية المستدامة في ظل الموارد المالية المتاحة وذلك لأن الهدف من الإنفاق العام هو دوما تعظيم النتائج. وتصدر الإشارة أنه سواء وفقا للتوجه المدخلي أو المخرجي في ظل نموذج غلة الحجم الثابتة فإن الأسلوب يعطي نفس نتائج الكفاءة.

### III-2. تقدير مؤشرات الكفاءة النسبية باستخدام أسلوب DEA

بالاعتماد على مخرجات البرنامج الخاص بأسلوب تحليل مغلف البيانات ظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (01) والخاصة بمستويات الكفاءة لدول الدراسة وفق نموذج غلة الحجم الثابتة، ووفقا للتوجه المخرجي الذي يهدف إلى تحسين مستويات المخرجات في ظل استهلاك مستويات المدخلات الحالية.

جدول رقم (01): مؤشرات الكفاءة في الدول العربية

| البلد                    | مؤشر الكفاءة |
|--------------------------|--------------|
| الجزائر                  | 0.528        |
| الامارات العربية المتحدة | 0.755        |
| المغرب                   | 0.686        |
| تونس                     | 0.609        |
| الأردن                   | 0.680        |

|              |                  |
|--------------|------------------|
| 0.579        | لبنان            |
| 0.409        | عمان             |
| 0.692        | مصر              |
| 0.338        | كويت             |
| 0.547        | قطر              |
| 0.699        | بحرين            |
| 0.486        | العربية السعودية |
| 0.484        | العراق           |
| 0.210        | ليبيا            |
| 0.859        | موريتانيا        |
| 1.000        | السودان          |
| 0.657        | جيبوتي           |
| 0.682        | القمر            |
| 0.693        | اليمن            |
| <b>0.610</b> | <b>المتوسط</b>   |

#### المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

من الجدول السابق يظهر أن الدول العربية قد حققت درجة كفاءة متوسطة بمتوسط (61%). إذ أنه من مجموع 19 دولة حصلت فقط دولة واحدة (السودان) أي 5,26% من العينة على كفاءة تامة 100% ويدل ذلك على أن هذه الدولة الكفاءة تتميز بالعمل عند الحدود القصوى، عن طريق تعظيم مستوى المخرجات عند استخدام قدر محدد من المدخلات، أي أنها حققت التوليفة المثلى من أقصى مستوى للمخرجات باستخدام التوليفة المثلى من المدخلات المتاحة. أي أنها ترفع من مؤشر التنمية المستدامة إلى أقصى حد في حدود ما هو متوفر لديها من نفقات عامة.

بينما معظم الدول العربية فقد تراوح تحقيقها للكفاءة من ضعيف (ليبيا) إلى فوق المتوسط (موريتانيا)، وبالتالي فإن هذه الوحدات غير الكفاءة مطالبة بالرفع من مستوى مخرجاتها (مؤشر التنمية المستدامة) في حدود مواردها المالية المتاحة لتصبح كفاءة.

ويظهر من خلال عرض بيانات الدراسة في الملحق رقم (01) أن ليبيا ستكون أضعف دولة في تحقيق الكفاءة وذلك من خلال أنها تستهلك موارد مالية كبيرة في مقابل تحقيق مؤشر تنمية مستدامة متدني مقارنة بغيرها من الدول. بينما السودان بالرغم من أنها حققت مستوى متدني للمخرجات إلا أنها حققت مستوى كفاءة تامة و ذلك لأنها تستهلك الأدنى قيمة من مواردها المالية بالمقارنة مع الدول الأخرى.

### III-3. المقارنة بين الكفاءة المحققة في الدول المصدرة للنفط وغير المصدرة

وذلك بحساب كل من متوسط الكفاءة المحققة في الدول المصدرة للنفط و متوسط الكفاءة المحققة في الدول غير المصدرة  
الظاهر في الجدول الموالي :

جدول رقم (02): متوسط مؤشرات الكفاءة للدول المصدرة للنفط وغير المصدرة

| الصف                    | الكفاءة المتوسطة |
|-------------------------|------------------|
| الدول المصدرة للنفط     | 0,57             |
| الدول غير المصدرة للنفط | 0,69             |

المصدر: من إعداد الباحثين

يظهر الجدول السابق أن متوسط الكفاءة المحققة في الدول المصدرة للنفط أقل من متوسط الكفاءة المحققة في الدول غير المصدرة، وهو ما يدل على تفوق الدول غير المصدرة للنفط على الدول المصدرة في كفاءة نفقاتها المالية العامة و قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، وهو ما يدعو للبحث عن أثر الإيرادات النفطية على مستويات الكفاءة .

وعليه ولتبيان هذا الأثر وإيجاد العلاقة بين الكفاءة وعوائد البترول تم حساب معامل الارتباط بين هذين المتغيرين و قد تم الاعتماد على نسبة الاعتماد على عوائد البترول في تمويل النفقات العامة و ذلك على مستوى الدول المصدرة للنفط (ظاهرة في الجدول رقم ( 05 )، وأعطت نتائج استخدام برنامج SPSS معامل ارتباط سلمي يساوي -0,743- عند مستوى معنوية 01% وهو ما يعني وجود علاقة عكسية قوية بين المتغيرين، أي أنه كلما تم الاعتماد أكثر على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة كلما أثر ذلك سلبا على كفاءة استغلال المال العام.

#### الخلاصة

نظرا لأهمية الإنفاق العام ودوره في تحقيق التنمية المستدامة يصبح البحث عن الكفاءة أمرا ضروريا وتترجم هذه الكفاءة في تحقيق لأعلى مستوى من التنمية عند مستوى معين من الإنفاق. وعلى ضوء الأهداف المسطرة والفرضيات التي سعت الدراسة إلى التحقق منها واختبارها، وبعد تناول موضوع البحث واستيفائه بالخلفية النظرية وكذا دراسة الحالة تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن عرضها كما يلي:

#### - النتائج

- أظهرت دراسة الكفاءة النسبية للإنفاق العام في الدول العربية أنها تختلف من دولة لأخرى، وأن على الدول التي لم تحقق مستوى كفاءة تامة أن ترفع من مستوى نشاطها والتخلص من حجم الانفاق المهدر إذا ما أرادت أن تحقق كفاءة تامة وذلك وفق لهدف تعظيم المخرجات ، وتفسر الدول التي لم تحقق كفاءة تامة بأنها أهدرت مواردها ولم تستغلها استغلالا جيدا أما الدولة الوحيدة الكفؤة والمتمثلة في السودان فقد استغلت نفقاتها المالية استغلالا جيدا.

- يختلف حجم مساهمة الإنفاق العام لتحقيق التنمية المستدامة بين الدول العربية ، إلا أنه أثبت عدم تحقيق الدول التي تعتمد على مبالغ أكبر من هذه المساهمات المالية على كفاءة أكبر بالمقارنة بالدول التي تستهلك موارد مالية أقل، بل أن الكفاءة تضرر من المبالغ المالية الفائضة، إذ كلما زاد حجم التمويل كلما زاد الهدر ومنه انخفضت الكفاءة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- من خلال قيمة متوسط الكفاءة لكل صنف من الدول العربية تم إيجاد أن متوسط كفاءة النفقات العامة في الدول المصدرة للنفط أقل من متوسط كفاءة النفقات العامة في الدول غير المصدرة، وهو ما يدل على أن الدول غير المصدرة للنفط هي الأكثر كفاءة في استغلال نفقاتها العامة بغية تحقيق التنمية المستدامة. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية .
- نتج عن دراسة العلاقة بين عوائد البترول ومستويات الكفاءة في الدول العربية المصدرة للنفط معامل ارتباط سلبي ذو دلالة معنوية، ما يعني التأثير السلبي لهذا المصدر التمويلي على كفاءة الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة، إذ كلما زاد الاعتماد على الإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط في تمويل الإنفاق العام كلما انخفضت كفاءة هذا الأخير. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة .

#### - التوصيات

- على الرغم من حجم النفقات المخصصة في الدول العربية بغرض الوصول لمستوى أمثل من التنمية المستدامة، إلا أنه وعلى ضوء النتائج السابقة، تظهر بعض الاختلالات في نظم المالية العامة في أغلب الدول العربية مما يحول دون كفاءتها، وعليه وفي إطار تحسين كفاءة الإنفاق الصحي يوصى بما يلي :
- اجراء دراسات تقييمية حول الإنفاق العام إذ يجب أن يكون تمويله مبنيا على أسس علمية دقيقة يراعى فيه الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتركيز على كفاءة التمويل وليس حجمه
- إجراء دراسات دورية لقياس كفاءة الإنفاق العام ويمكن الاعتماد على أسلوب تحليل مغلف البيانات كنموذج للقياس نظرا لأهميته ودوره في هذا المجال ، وفي ما يخص دول الدراسة يمكن الوقوف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى عدم تحقيق الكفاءة بالنسبة للدول غير الكفؤة.
- عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد في تمويل الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط والسعي نحو تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي.
- توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الإنتاجية والمشاريع الاستثمارية في ظل عدالة التوزيع ، والعمل على تطوير وتعزيز الأطر القانونية الخاصة بالرقابة على الأموال العمومية

## الملاحق

جدول رقم (03): مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية لسنة 2019

| المؤشر % | البلد                    |
|----------|--------------------------|
| 66,69    | الجزائر                  |
| 66,17    | الامارات العربية المتحدة |
| 65,77    | المغرب                   |
| 65,33    | تونس                     |
| 65,28    | الأردن                   |
| 63,09    | لبنان                    |
| 62,84    | عمان                     |
| 61,59    | مصر                      |
| 61,08    | كويت                     |
| 60,57    | قطر                      |
| 59,82    | بحرين                    |
| 59,72    | العربية السعودية         |
| 55,49    | العراق                   |
| 53,90    | ليبيا                    |
| 52,75    | موريتانيا                |
| 52,11    | السودان                  |
| 51,04    | جيبوتي                   |
| 48,26    | القمر                    |
| 46,89    | اليمن                    |

المصدر:

لارا دهان، غرايسون فولر، غيوم لافورتون، كارينا ليسبوا بوسند، ماري لومي، إيف دولا موتة كاروبي، (2019): تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 ، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة، أبوظبي ونيويورك. على الموقع:

[https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019\\_arab\\_region\\_index\\_and\\_dashboards\\_arabic.pdf](https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019_arab_region_index_and_dashboards_arabic.pdf)

جدول رقم (04): الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لسنة 2019

| النسبة % | البلد                    |
|----------|--------------------------|
| 36.6     | الجزائر                  |
| 25.4     | الامارات العربية المتحدة |
| 27.8     | المغرب                   |
| 31.1     | تونس                     |
| 27.8     | الأردن                   |
| 31.6     | لبنان                    |
| 44.5     | عمان                     |

|      |                  |
|------|------------------|
| 25.8 | مصر              |
| 52.4 | كويت             |
| 32.1 | قطر              |
| 24.8 | بحرين            |
| 35.6 | العربية السعودية |
| 33.2 | العراق           |
| 74.5 | ليبيا            |
| 17.8 | موريتانيا        |
| 15.1 | السودان          |
| 22.5 | جيبوتي           |
| 20.5 | القمر            |
| 19.6 | اليمن            |

المصدر: صندوق النقد العربي، (2020): التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة . على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/unified-arab-economic-report-2021.pdf>

جدول رقم ( 05 ): نسبة الاعتماد على الإيرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط لسنة 2019

| البلد                    | الحصة في إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%) |
|--------------------------|---------------------------------------------|
| الجزائر                  | 39.8                                        |
| الامارات العربية المتحدة | 41.2                                        |
| تونس                     | 4.5                                         |
| عمان                     | 75.3                                        |
| مصر                      | 5.4                                         |
| الكويت                   | 89.6                                        |
| قطر                      | 82.1                                        |
| البحرين                  | 72.0                                        |
| العربية السعودية         | 64.1                                        |
| العراق                   | 92.2                                        |
| ليبيا                    | 97.8                                        |
| السودان                  | 6.9                                         |
| اليمن                    | 11.0                                        |

المصدر: صندوق النقد العربي، (2020): التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. على الموقع:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/unified-arab-economic-report-2021.pdf>

## الإحالات والمراجع

- <sup>1</sup> . رزقي نور الهدى، كلاش مريم، (2020): دور النفقات الصحية في تحقيق التنمية الصحية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2018 بالمقارنة مع تونس والمغرب -دراسة تحليلية -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 02، ص 55.
- <sup>2</sup> . John belwitt, (2008): Understanding Sustainable Development, Earthscan in the UK and USA, , p16.
- <sup>3</sup> . نعمان منذر يونس، منعم احمد خضير، (2018): قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL، جامعة تكريت، العراق، ص 03 .
- <sup>4</sup> . فلاح حسن الحسني و مؤيد الدوري، (2008): إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ص 227.
- <sup>5</sup> . محمد علي موسى المعموري، (2015): تعزيز كفاءة الإنفاق العام بين متطلبات الكفاءة وتحديد مؤشرات القياس في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013، جامعة التعليم التقني، العراق، ص 05.
- <sup>6</sup> . هاجر سلاطني، (2014): سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر-الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 60 .
- <sup>7</sup> . المرجع نفسه، ص 75.
- <sup>8</sup> . دلال السويسي، الحاج عرابة، (2017): قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الخاصة الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)-دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات الخاصة لسنة 2015-، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، ص 14.
- <sup>9</sup> . محمد الجموعي القرشي، الحاج عرابة، (2012): قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام تحليل مختلف البيانات، مجلة الباحث، عدد 11، ص 14.